

أيت عبدالله : رئيس جمعية يستقدم طالبات إلى حمام منزله

مولاي مسعود أڭوزال يسترجع مئات الهكتارات من الأراضي الفلاحية



عزيز الشامخ
أيت إرحم ربي



محرر النشر ورئيس التحرير: الحسن درمبشن

مدير النشر ورئيس التحرير: الحسن درمبشن

السيوية، خاور الفاعل
التراخي، الحقوقي، والبرلماني
عبد اللطيف أعمو.
الذي يستحق لقب



فقيه إزرفان

■ تافرات: النسخة الريعية ■ ها تازدوقت .. ■ من يحمي قضاة ■ من رموز المقاومة بسوس
عثمان الهاشمي المانوزي ■ مانزا إقاريضن؟ ■ الملاعب بسوس؟ ■ لهرجان تيفاوين

عبد اللطيف أعمو: قررت منذ شبابي أن أوجه طاقاتي لجهة سوس



الاستعمار ودولة ما بعد الاستعمار كرساً لاهتمام المفترط ببعض مناطق المغرب

عبد اللطيف أعمو، النزيبي الأصل والمنشأ انخرط في سلك الحامدة مبكراً، اهتمامه بالجانب المقوفي وليد انتقام وفناة راسخة. بأن المواطن لا تتحقق إلا ببناء الديمقراطية السليمة ببلادنا. أعمو، أحد صنور حزب التقدم والاشتراكية، انتخب رئيساً للمجلس الحضري للمدينة مند سنة 2003، وهي نفس السنة التي دخل فيها مجلس المستشارين. ساهم كذلك، في إنشاء العديد من الجمعيات بمنطقة سوس، وترأس جمعية باني لدعم المؤسسات الصحية بالإقليم تيزنيت مند 1998. هذا الهرم المقوفي، الذي يستحق فعلاً تسمية "فقيه إزفان" بامتياز ظل لصيقاً بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، أبلى بلاء الحسن في تدبير الشأن المحلي لنزنيت كفاعل تراكي عرف جيداً كيف يطور هذه المدينة ويحافظ على هويتها الأمازيغية الأصيلة، التقيناها في جريدة السوسنية، وحاولنا في هذا الحوار الشامل أن نتعقب كثيراً في شخصيته المتميزة، ونغيرها أكثر للقراء والمتابعين.

ما توازنات؟

أنا عبد اللطيف أعمو، والدي هو أحمد بن أحمد بن محمد ندوعمو، والدتي هي زينة بنت محمد بن الطالب، ولدت يوم 25 فبراير من سنة 1946، بقصبة أعمو فخذة أيت محمد بمنطقة تيزنيت.

حدثنا عن طفولتك و بداياتكم الأولى في مسار التعليم؟

بحكم انتهائي إلى أسرة علمية مارسة للقضاء والتحكيم والتدريس والتأليف منذ القدم، بالإضافة إلى مزاوجتها ذلك بالأنشطة الفلاحية العيشية بأزارغر تيزنيت، فإبني شعرت بتأثير هذا الوسط العائلي في ميلوالي وسلوكاتي ومنظوري إلى الحياة، ورغم أنني تعرّفت في وسط محافظ وتقليدي، فإبني شعرت كذلك بحريتي المطلقة داخله، و ذلك ما جلى من خلال الاختبارات التي كنت أخدها في مرحلة طفولتي، والتي كانت لا تخضع للتنبيع والمراقبة الصارمة.

وهكذا دخلت بداية الأمر إلى الكتاب بتميزكيداً أيت احمد بـ تيزنيت، ثم بعدها قدمتني والدي لشيخ و فقيه معروف ببلدة العوينة قرب تيزنيت، وهو سيد علي أوباتي، الذي كان من العلمين الأفذاذ بالمنطقة، فقد كان يجيد القراءات السبع للقرآن الكريم، وقد كان لهذا الشيخ تأثير كبير في حياتي لأنه كان يعلمنا مبادئ مهمة في الحكمة وفي العيش، وكان يركز كثيراً على الاعتماد على النفس، وضرورة مواجهة الحياة بصعيدياتها وخدباتها، كما كان يحتثنا على أن لا نقبل رمي اللوم والمسؤولية على الآخر، كما كان هذا الشيخ يدرسنا علوماً أخرى كالحساب واللغة وغيرها، بعدها ارتأى والدي في الخمسينات أن يجعلني في مرحلة انتقالية بين استكمال حفظ القرآن والتمكن من العلوم الدينية واللغوية من نحو وصرف.

ومتون، حيث بعثني إلى زاوية سيدتي وجاج



السابق، كما كان أستاذاً للثقافة الأمازيغية والسوسيولوجيا في معاهد تكوين الأطر الأمنية للمملكة. وبعد انتهاء فترة التمرير، التحق بجامعة باريس الثانية بفرنسا، وحصلت على دبلوم الدراسات العليا في قانون الأعمال، الذي كان مجال يلهمني كثيراً لأنه كان غالباً عن الممارسات القانونية داخل المحاكم الغربية رغم أهميته.

وماذا عن مساراتكم في مجال الحامدة والعمل القانوني بعد ذلك؟

بعد استكمال دراساتي العليا بفرنسا في مجال قانون الأعمال، كنت متزدداً في عودتي إلى المغرب، وكانت في تلك الفترة إكراهات جمة بالنسبة إلى المحامين في بدايات عملهم، لكنني قررت العودة إلى المغرب سنة 1973، وفتحت مكتباً للمحاماة بمدينة أكادير سنة 1974. وكانت قد اتخذته مكتباً وشقة في نفس الوقت، وهو مكتب الذي مازال يشتغل إلى اليوم، وهنا أذكر واقعة طريفة تستحق الذكر، وبين الصعوبات المادية التي اعترضتني آنذاك، فقد كنت لا أملك سيارة، مما اضطرني إلى تسليم سيارة قديمة من نوع "أوبيل" عند

ال الحقوق بكلية الرباط نهاية السنة الجامعية الأولى، وبعد استكمالي للدراسة في شعبة التاريخ لمدة عامين، حصلت على الإجازة في الحقوق، وقد تلقينا تكويناً على يد أساندة متمنكين منهم مغاربة وسوريون ومصريون، وقد كانت كلية الحقوق آنذاك فضاء للنقاش الفكري والسياسي، وكان نشاط الحركة الطلابية في تلك السنوات في أوجه، وكانت عضواً في مكتب تعاضدية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كما أنه حصلت على الرتبة الثانية ضمن فوجنا الدراسي على صعيد كلية الحقوق، وبعد تفوقي الدراسي، حزت منحة لإتمام دراستي العليا بجنيف عاصمة سويسرا، لكن عميد كلية الحقوق آنذاك عبد الإله بلقزيز طلب مني أن أبقى بالكلية لأنهم في حاجة إلى أستاذ مساعد، لكنني فهمت في ما بعد أنني كنت موضوع مقايضة، من أجل التخلص عن منحتي السويسرية بجهة أخرى، وهو ما دفعني إلى ولوح سلك الحامدة سنة 1969، وبذلت التمرير المهني في

الرباط مع الأستاذ محمد بلقزيز الذي كان قاضياً في

باكلو، التي كانت جمع بين الدراسات القرآنية وتلقين مختلف العلوم الأخرى.

بعدها، التحقت سنة 1958 بالمعهد الإسلامي بتيزنيت، حيث قضيت سنتين لأنتحق بعدها بتناولات، التي قضيت معهدها ثلاثة سنوات بالثانوي، الثاني، لأنقدم بعد ذلك للبكالوريا الحرة بمدينة فاس، والتي نلتها في تخصص الآداب الحديثة سنة 1966.

وهل كانت لكم ميولات إيديولوجية وسياسية في تلك الفترة؟

في فترة دراستي بتازودانت كنت مولعاً بالأشطة الرياضية فقط، لكن بفاس تغيرت الأحوال، مما كنت أعيش به سوس، فقد كانت هناك ظروف مختلفة، وكانت مواطناً على القراءة بالخزانة البلدية لفاس، والتي كانت تشهد حضور مؤطرين استفادت منهم كثيراً، كانوا يحملون أفكاراً يسارية وعصيرية ومنفتحة ونقدية، وهو ما حفزني للتوجه إلى البكالوريا كمترشح حر حينها، كما كنت أمضي عطلي السنوية بالخيام، خصوصاً مخيم العمورة، وكانت هذه الخيام مشاتل لنعلم الفكر الماركسي، وقد كانت هذه بالنسبة إلى فرصة للالتقاء مع شخصيات سياسية وفكرة، بارزة آنذاك أمثال عزيز بلال وعلى يعنة وشمعون ليفي وغيرهم، كما كانت فرصة لقاء مجموعة من الطلبة الذين سيصبحون في ما بعد قياديين في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وماذا عن فترة دراساتكم الجامعية؟

بعد حصولي على البكالوريا، التحقت بكلية العلوم في الرباط، تخصص شعبة الرياضيات، كما سجلت نفسي بالموازاة مع ذلك بشعبية التاريخ في كلية الآداب بنفس المدينة، لكن بعد بداية الدراسة، أخبرتنا كلية العلوم بضرورة التزامنا التفرغ للتدريس بعد سنتين من التكوين، نظراً لحاجة الدولة الماسة إلى الأساتذة آنذاك، لكنني رأيت في ذلك خذماً في مسار حياني، وهو ما اضطررني إلى رفضه، والتلاقي بشعبية

سنة 1998، وبذا لي أن مشروعه ديمقراطياً بدأ يتحقق، وهنا أذكر ما عشته في سنوات السبعينات لما قمت بترشح نضالي بمدينة تيزنيت، وأربت أشياء يندى لها الجبين فامت بها السلطات، كما تعرضت للتهديد بالقتل، وتعرضت عائلتي للضغوطات، ورأيت الزور والكذب بأم عيني.

ألا خدود صعوبة في التوفيق بين تدبير الشأن العام وعملكم في مجال تنمية ثقافة حقوق الإنسان وبناء دولة القانون؟

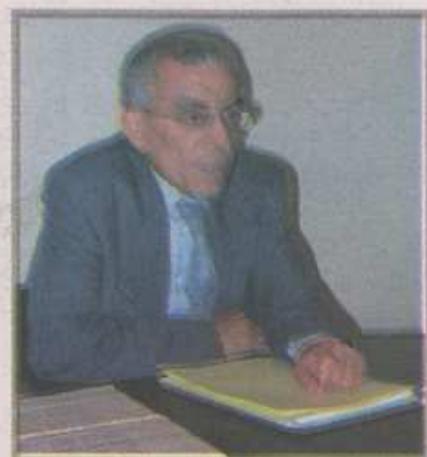
لا بالعكس، بل إن هذا التراكم الذي حفظه في مجال حقوق الإنسان هو الذي يسهل على إلى حد ما تدبير الشأن العمومي، من خلال عملى البرلاني أو من خلال تدبير مجلس منتخب، لهذا أستطيع أن أصل إلى نقط الصعف والقوة، وأن أعرف من أخطاب وكيف أخطاب وكيف أخطط وأضع الأهداف، وكيف أنسرك بما هو أفيد للمصلحة العامة للمواطن، وكيف أجنب المواطن مخاطر التقلبات السياسية وكيف أتعامل مع الأوضاع الاجتماعية، وكيف لا أصطدم مع الأعراف، ورغم كل هذا، فاللهمة لبست بالسمة كما يعتقد البعض.

ما هي الشخصية السوسنية التي أثرت في الاستاذ عبد اللطيف أعمو بشكل كبير؟

إنه والذي القاضي والفقير والإمام سيدى حماد ندوعمو، وأكثر ما أثر في، هو لما ترشحت في السبعينيات باسم حزب يساري في تيزنيت، تعرض والدي لضغوطات من طرف عامل الإقليم شخصياً، لكنه رد عليه بالقول: إنه ابني، أثق فيه، وله الحرية في ممارسة العمل السياسي كما يرضيه.

في الأخير أستاذ تزيد منكم كلمات مفاتيح؟

الصريح ثم تفهم موقع موقف الآخر ثم الموار.



ما بعد الاستعمار، ما ولد اختلازاً، وشكل خطراً كبيراً على تنوع المجتمع المغربي وتعدده، وبالتالي فإن هذا الخلل الذي مازال موجوداً إلى الآن أدى إلى تعقيد التمرير حيث تمركزت النخب بال العاصمة، انطلاقاً من هذا الوعي، أجد أنه لابد من الاشتغال في المناطق التي سيكون فيه الإنسان نافعاً للناس، انطلاقاً من هذه القناعة إذن قررت منذ شبابي أن أوجه كل طاقاتي جهة سوس.

كما أن ما حصل في التجربة السياسية المغربية في السبعينيات والسبعينيات لما كنت طالباً، أظهر لي بجلاء أن الاشتغال داخل مؤسسات الدولة المزورة أمر صعب وغير ممكن وبعد عيناً آنذاك، سيما بعد تنازل تأسيس الأحزاب السياسية بشكل سريع، ووجدت أن الأفقي أولاً هو بناء ثقافة مواطنة، وثقافة حقوقية، تعمل على بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات وبناء الجهة، وهكذا، لم أفتتن بشكل كبير بالشاركة في تدبير الشأن العام.

إلا بعد تعيين حكومة التناوب

في بداية عملي بأكابر منسقاً لخلية عمالي منجم وانسيمي بطاطا، وأقوم بتأطيرهم النقابي والسياسي، من خلال التنقل إلى مدينة طاطا مرتين في الشهر..

ما هي بحثات الاستاذ عبد اللطيف أعمو في مجال القانون وال Hammamet بالغرب عموماً؟

وجهة سوس على وجه الخصوص؟

يمكن أن أجمل لك ما قدمته في هذا المجال، فظل مكتبي للمحاماة منذ السبعينيات وإلى اليوم بثابة معهد للفانون، فقد فتحته في وجه كافة الشباب المتخرجين في الدراسات القانونية، وبالتالي وفرنا مجالاً للتجديد وللتثبيب، حيث إن العشرات من المحامين المنشرين اليوم بمنطقة جنوب المغرب هم من مكتبنا، كما ساهمنا من قلب سوس في عصرنة وتنظيم مهنة المحاماة على صعيد المغرب، حيث استفادت مختلف مناطق المغرب الأخرى من تراكماتنا، وعملنا كذلك على ضمان التكوين المستمر لكافة العاملين بالقطاع على الصعيد الوطني والدولي، ما جعلنا نفتح أفاقاً جديدة للاشغال، من خلال تفعيل القوانين وتقديم اقتراحات وآراء قانونية وفقهية، ثم عملنا على خلق جسم مهني قوي لحماية الأعراف المهنية وتطورها، لتبقى المحاماة جهزة سوس.

كما أن ما حصل في التجربة السياسية والسبعينيات لما كنت طالباً، أظهر لي جهازاً للدفاع يتمتع بكل الاستقلالية، كما أنها عملنا على جعل المحاماة في قلب منظومة حقوق الإنسان بمفهومها الكوني، وقيادة المطالبين بها سواء داخل جلسات المحاكم أو داخل المجتمع، وذلك من أجل بناء دولة الحق والقانون.

لهذه الأسباب مجتمعة وجدت نفسي مضطراً لتحمل المسؤولية في الصفة المهني بجنوب المغرب عند اختياري كنقيب للمحاماة أواخر الثمانينيات، كما اشتغلت في إطارات مهنية إقليمية كاتحاد المحامين العرب، الذي وجدنا فيه التوجه البعثي القومي مسيطرًا، ونماضينا من أجل تكريس التعددية داخله، كما أنا أشتغل في الاندماج في الاتحاد الدولي للمحامين، وفي جمعية المحامين الدوليين بواسنطن، كما كنت من المؤسسين للجمعية الغربية لحقوق الإنسان، وللمنظمة الغربية لحقوق الإنسان، كما أشتغل بعدة جمعيات ثقافية وفنية واجتماعية بجهة سوس.

ما موقع سوس من مشروعكم الفكري؟

لدي قناعة راسخة بأن المغرب الشاسع والممتد ثقافياً ومجالياً، يمكنه أن ينطلق إلا إذا اشتغل كل مكوناته، ولأن الاستعمار كرس الاهتمام المفرط ببعض مناطق المغرب، وهو ما نهجته كذلك دولة

الحاج الحسين أشاوي بمدينة تيزنيت، الذي كان يعمل ميكانيكياً حيث قام بتسليفها لي وهي في ملكة أحد زبناءه الذين تركوها مهملة لديه بورشه الميكانيكية بالمدينة، وهنا أذكر أيضاً أنه كنت لا أملك الهاتف بمكتبي، والذي كان يتطلب الحصول على رقمه سنوات، وقد مدنني السيد مبارك السباعي بتيزنيت برقم هاتفه كي أشنغل به، وبالمناسبة فهذا الرقم خول إلى الرقم الرسمي لمكتبي إلى حدود اليوم، كما أود أن أشير إلى التمرير الذي أجريته مكتب الاستاذ عبد الجبار شجاعي بأكابر قبل أن أفتح مكتبي، وهذا الرجل أثر كثيراً في مساري حيث كان رجلاً منفتحاً وينتسب بخصال الحوار والإقناع، وكانت معلوماته محببة في مجال القانون، لأنه كان مولعاً بالقراءة في مختلف المجالات العلمية، كما لا يجب أن أنسى الدور الكبير الذي لعبه القضاة الذين تعاملنا معهم آنذاك رفقة المحامين من جيلي، فقد كان هؤلاء القضاة من كبار السن، وكانوا يحملون هم العدالة القضائية، وكان لهم فضل كبير في تكوين جيلنا.

في ظل هذه الظروف، كيف استطعتم التعاطي مع العمل السياسي الذي كان بدوره صعباً في تلك الفترة بالوزارة مع شاطركم المهني؟

التحافي بحزب يساري والذي هو التقدم والاستراكية، لم يكن خروجاً عن التوجه العام لسكان تيزنيت وسوس عموماً، الذين كانوا يشكلون التوأم الأولي للتوجه اليساري بحزب الاستقلال، والذين ساهموا بشكل بازن في تأسيس الاتحاد الوطني للفتوت الشعبية سنة 1959، وغيره مما تفرع عنه من التنظيمات اليسارية المعروفة بالغرب، وقد كانت قصة التحافي بالحزب هي أنني لما كنت طالباً بالرباط حضرت في اجتماع بمقر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بحي الليمون بالرباط، ترأسه آنذاك محمد الخصاصي، الذي طلب منه الكلمة ولم يعطها لي، مما أضطرني إلى الانحراف بخليه الطلبة الشيوعيين، ثم بحزب التحرر والاستراكية، الذي أصبح في ما بعد حزب التقدم والاستراكية، وفي تلك الفترة انتقلت ونكل بمجموعة من مناضليه كعلي يعتن وشعب الريفي، وكانت من التابعين لهذه المحاكمة، كما كنت أنسق مع المناضلين، ما جعلني كذلك أ تعرض لاعتقال تعسفي دام حوالي أسبوعاً، كما متعنت جريدة الحزب في تلك الفترة، وقد وطدت كذلك علاقاني السياسي مع مجموعة من اليساريين الفرنسيين والغاربة في فترة دراستي بفرنسا، وبجهة سوس كان الحزب متواصلاً في بداية السبعينيات، وقد كنت أنسق تنظيمياً مع المرحوم عثمان أفلعي الذي كان من المناضلين القدامى للحزب بالجهة، وكانت

الجمع العام الأخير لجمعية باني لرضي الفصور الكلوي بتيزنيت



حاوره أحمد خنبوبي